

العنوان:	الجزور الفكرية والتاريخية للصراع بين التيارين الإسلامي والعلماني في الشرق الأوسط
المصدر:	مجلة التنوير
الناشر:	مركز التنوير المعرفي
المؤلف الرئيسي:	مكاوي، بهاء الدين
المجلد/العدد:	ع17
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	117 - 136
رقم MD:	906776
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الصراعات الفكرية، الفكر الإسلامي، الفكر العلماني، الشرق الأوسط، السياسة الإسلامية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/906776

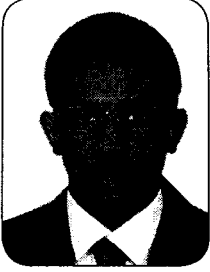
للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

مكاوي، بهاء الدين. (2017). الجذور الفكرية والتاريخية للصراع بين التيارين الإسلامي والعلماني في الشرق الأوسط. مجلة التنوير، ع17، 117 - 136. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/906776>

إسلوب MLA

مكاوي، بهاء الدين. "الجذور الفكرية والتاريخية للصراع بين التيارين الإسلامي والعلماني في الشرق الأوسط." مجلة التنوير ع17 (2017): 117 - 136. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/906776>



د. بهاء الدين مكاوي

أستاذ مشارك - قسم
العلوم السياسية -
جامعة العلوم التطبيقية
(مملكة البحرين).

الجذور الفكرية والتاريخية للصراع بين التيارين الاسلامي والعلماني في الشرق الأوسط

تمهيد:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم العلمانية والتطور التاريخي الذي أدى إلى ظهورها في أوروبا، وكيفية انتقالها إلى العالم الإسلامي، كما يهدف إلى إبراز العلاقة بين الدين والسياسة في الإسلام، ويرمي -كذلك- إلى تسليط الضوء على الصراع بين التيارين: الإسلامي والعلماني في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الاستعمار الأوروبي لبلدان المسلمين، محاولاً عرض الحجج التي يستند إليها التيار العلماني في دعوته لفصل الدين عن الدولة، ورد التيار الإسلامي عليها.

وسيتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم العلمانية.

المحور الثاني: الخلفية التاريخية لظهور العلمانية في أوروبا.

المحور الثالث: السياسة في الإسلام.

المحور الرابع: أسباب انفصال السياسة عن الدين في التاريخ الإسلامي.

المحور الخامس: الحوارات الفكرية بين التيارين الإسلامي والعلماني في الشرق الأوسط.

أولاً: مفهوم العلمانية:

كلمة علمانية تقابل الكلمة الانجليزية (Secularism) وهذه الكلمة نفسها مشتقة من الكلمة اللاتينية (Saeculum) وتعني العالم أو الدنيا (في مقابلة الكنيسة أو الدين).

استخدمت هذه الكلمة لأول مرة في بنود معاهدة وستفاليا سنة 1648م (عقب نهاية حرب الثلاثين عاماً) حيث أشارت المعاهدة إلى علمنة (Secularization) ممتلكات الكنيسة، وقد قصد بذلك نقل ممتلكات الكنيسة إلى سلطات سياسية لا دينية. وقد كان المصطلح -عند ظهوره- محايداً إزاء موضوع الدين، فعلى سبيل المثال، استخدمه جون هولويوك (1817-1906م)، -وهو أول من نحت المصطلح بمعناه الحديث- بمعنى امكانية إصلاح حال الإنسان بالوسائل المادية (دون أن يتطرق لموضوع العقيدة والايان بالرفض أو القبول).

إلا أن المصطلح قد أصبح يعنى لاحقاً رفض الدين في الجانب السياسى ، وحصره -إن كان لابد منه- في دائرة المسائل الشخصية⁽¹⁾، فهناك من عرفها على أنها هي مبدأ الفصل بين المؤسسات الحكومية والأشخاص المكلفين لتمثيل الدولة من المؤسسات الدينية والشخصيات الدينية . ومن مظاهر العلمانية التأكيد على الحق في التحرر من الحكم والتعاليم الدينية ، وأن الأنشطة و القرارات العامة ، وخاصة السياسية منها ، ينبغي أن لا تخضع لنفوذ المعتقدات و / أو الممارسات الدينية⁽²⁾.

انتقل المصطلح الى العالم العربى الاسلامى مع الاستعمار، وقد اختلف المفكرون العرب حول الترجمة الدقيقة لكلمة (Secularism) فقال فريق منهم بانها علمانية (بكسر العين) نسبة - على غير قياس - الى العالم ، وقال فريق ثان بأنها علمانية (بفتح العين) نسبة الى العلم ، بينما أسماها فريق ثالث بالدينيوية ، وقد عرفوا العلمانية بانها (اللا دينية السياسية) أى فصل الدين عن الدولة والمجتمع.

ولكى نفهم معنى المصطلح وأبعاده، لابد من إلقاء الضوء على الظروف والملايسات التى أوجدته ، والتطور التاريخى الذى أدى إلى ظهوره .

ثانياً: الخلفية التاريخية لظهور العلمانية فى أوروبا:

يمكن القول بأن العلمانية هي نتاج للصراع الحاد الذى قام بين الكنيسة والعلماء فى أوروبا فى العصور الوسطى، وترجع أسباب ذلك الصراع الى ان الكنيسة فى أوروبا كانت قد قامت بتحريف الكتاب المقدس فادخلت عليه كل ما توصل اليه العلم آنذاك من نظريات فلكية وطبيعية ، وضمته الكثير من المعلومات التاريخية والجغرافية. هدفت الكنيسة من ذلك الى دعم نفوذها وتقوية سلطانها فى مواجهة المارقين عليها والناقدين لها، فاختلطت الكتب المقدسة -نتيجة لذلك- بكلام البشر. ولعل تحريف الحقائق الإلهية وخلطها بالمعلومات البشرية كان أكبر الأخطاء التى ارتكبتها الكنيسة فى حق الدين المسيحى، بل وفى حق نفسها ، ذلك ان الاكتشافات العلمية التى حدثت لاحقاً قد أكدت خطأ الكثير من المعلومات التى كانت قد دخلت فى صلب الكتب المقدسة، وقد كان ذلك هو السبب فى الصراع المعروف بين العلماء ورجال الكنيسة ، إذ رأت الكنيسة فى آراء العلماء واكتشافاتهم ما يهدد الإيمان الدينى ويخالف التفسير المعتمد للنصوص المقدسة.

ولعل أكثر ما أضر بالكنيسة أنها ضمنت الكتب المقدسة معلومات تفصيلية عن الكون والحياة ، فقالت إن الأرض هي مركز الكون ثابت، وإن الهن خلق العالم ابتداءً سنة 4004 ق . م ، وخلق آدم فى نفس العام وذلك فى جنة عدن التى تقع على مسيرة يومين من البصرة، وإن الطوفان وقع بعد خلق الإنسان الأول بـ (2262) سنة أى عام 1742 ق . م.

(1) عبدالوهاب المسيري ، العلمانية : رؤية معرفية ، مجلة الإنسان ، العدد العاشر ، السنة الثانية ، ابريل 1993 م .

(2) "Secularism & Secularity: Contemporary International Perspectives". Edited by Barry A. Kosmin and Ariela Keysar. Hartford, CT: Institute for the Study of Secularism in Society and Culture (ISSSC), 2007, PP. 2122 -.

ولعل أكثر القضايا التي فجرت الصراع بين الطرفين قول العلماء بدوران الأرض حول الشمس، وكان أول من قال بذلك من العلماء الاوربيين العالم كوبرنيك (كوبرنيكس) الذي صاغ نظريته الفلكية عام 1543م، إلا أن كوبرنيك قد توفي قبل أن تناله يد الكنيسة بالعقاب، تلاه العالم برونو الذي قال بدوران الأرض وأصر على قوله فاحرقته الكنيسة عام 1600م، وفي سنة 1609م، توصل العالم الإيطالي جاليليو الى صنع التلسكوب فأثبت تجريبياً ما قال به أسلافه، وقد مارست عليه الكنيسة ضغوطاً اضطرتته الى التراجع عن قوله وهو راع أمام البابا.

وقد أصرت الكنيسة على ثبات الأرض قائلة: (إن الأرض يجب أن تكون مركز الكون الثابت لأن المسيح تسجد فيها، وعليها تمت عملية الخلاص وفوقها يتناول العشاء الرباني)، وإن التوراة تقول: الأرض قائمة الى الأبد، والشمس تشرق، والشمس تغرب، وتسرع الى موطنها حيث تشرق⁽³⁾، وقد سخرت الكنيسة من القول بكروية الأرض قائلة: (إن من خطئ الرأي أن يعتقد إنسان بوجود أناس تعلق مواطئ أقدامهم على رؤوسهم، وبوجود نباتات وأشجار تنمو مضاربة الى أسفل)⁽⁴⁾.

وقد كان البابوات آنذاك يتمتعون بنفوذ واسع وسلطات عظيمة، فقد امتدت سلطات البابا الى عزل الملوك وتعيينهم، وفرض الضرائب وإصدار القوانين الإلهية للممالك. ومما يوضح النفوذ الذي كان يتمتع به البابوات في أوروبا، ما روي عن موضوع الدستور الفرنسي، حيث اضطرت الجمعية التأسيسية في فرنسا الى طلب موافقة البابا على الدستور المدني حتى يكون شرعياً وسارى المفعول في نظر الشعب الفرنسي، وقد حكم البابا بالشجب رسمياً على الدستور واعتبره لاغياً⁽⁵⁾.

استخدمت الكنيسة هذه السلطات الواسعة والنفوذ الكبير في قمع العلماء، وتصدت لأقوالهم واكتشافاتهم بعنف بالغ، وقد قدر عدد الذين عاقبتهم الكنيسة بثلاثمائة ألف شخص، أحرق منهم أثنان وثلاثون أحياء بحجة قولهم بحقائق تخالف ما جاء في الكتب المقدسة، ويذهب سفر بن عبد الرحمن الحوالى الى أن الكنيسة قد حاسبت الناس لا على معتقدات قلوبهم فحسب، بل على نتائج قرائحهم وبنات أفكارهم⁽⁶⁾.

وقد كان التلسكوب الذي توصل الى صنعه العالم جاليليو نقطة تحول كبرى في تاريخ ذلك الصراع، حيث أصبح التلسكوب حجة قوية في يد العلماء ودعاة التجديد، وتحول الصراع بين الطرفين الى صراع بين العقل والنظر والتجربة المتمثلة في مرقب جاليليو من جانب، والنصوص المقدسة التي تستند عليها الكنيسة من جانب آخر.

(3) سفر بن عبد الرحمن الحوالى، العلمانية: نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، مطبعة ام القرى، 1982م، ص 146 - 147.

(4) نفس المرجع ص 150 - 151.

(5) محمد المهدي شمس الدين، العلمانية: تحليل ونقد للعلمانية محتوى وتاريخها في مواجهة المسيحية والاسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م، ص 163.

(6) سفر بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 150.

ثار العلماء والمجددون وطالبوا بتقديس العقل واستقلاله بالمعرفة بعيداً عن الوحي، إلا أنهم لم يستطعوا في البداية أن ينكروا الوحي كلياً فجعلوا لكل من العقل والوحي مجالاً يعمل فيه ولا يتعداه، وأشهر من قاد هذا الاتجاه الفيلسوف ديكرت الذي كان يرى أن ميدان العلم الطبيعية، وموضوعه استغلال القوى الطبيعية وأدواته الرياضة والتجربة، ويختص الدين بمصائر النفس في العالم الآخر، ويعتمد على الاعتقاد والتسليم، فلا مضايقة بين العلم والدين، ولا سلطان لأحدهما على الآخر⁽⁷⁾.

ولكن بعد انتصار العلماء والمجددين على الكنيسة بعد صراعات دموية شديدة وتمكنهم من تحطيم نفوذها وتحجيم دورها، برز علماء وفلاسفة أكثر وضوحاً في موقفهم من الوحي، أمثال جون لوك وهوبز وليبنز، وجان جاك روسو. نادى هؤلاء الفلاسفة باخضاع الوحي للعقل، وبضرورة عزل الكنيسة عن شؤون المجتمع لصالح بناء الدولة البراجوازية الحديثة، ودعوا إلى تصفية اللاهوت المسيحي من الأفكار غير العقلانية، وطالبوا برفع الوصاية عن التعليم، وقرروا أن الدين مسألة شخصية لا ينبغي أن تتدخل في شؤون السياسة والمجتمع، وأن المسيحية موضوعها الحياة الأخروية فقط. وفي الواقع، فإن الدين قد ارتبط في أذهان الكثير من الأوروبيين بتلك الممارسات الوحشية التي قام بها رجال الكنيسة فكان إذا ذكر الدين ذكرت تلك الدماء الذكية التي أريقَت في سبيل العلم والتحقيق، وتلك النفوس البريئة التي ذهبت ضحية لقسوة القساوسة ووساوسهم⁽⁸⁾. ولم يستطعوا التمييز بين الدين الحق وممارسات رجال الدين المسيحيين ولثلاً تعود تلك القوى التي تدعي السلطان الروحي مرة أخرى، أقامت أوروبا نفسها زعيماً لكل ما هو ضد الدين مبدئياً وعملياً⁽⁹⁾.

وقد مرت العلمانية في أوروبا بمرحلة ثانية أصبحت فيها ضد الدين بصورة سافرة، فإذا كانت العلمانية في مراحلها الأولى تهدف إلى تحجيم دور الدين في الحياة العامة وحصره في المسائل الشخصية، فقد كانت في هذه المرحلة تسعى لهدم الدين وتقويضه، وقد تمثل هذا الاتجاه في كتابات فيورباخ وماركس وإنجلز ولينين، وقد عرف هذا الاتجاه باسم (العلمانية الثورية).

هدفت العلمانية الثورية إلى القضاء على الدين باعتباره عقبة في طريق الاشتراكية التي يسعون لإقامتها، ذلك لأن الدين - في نظرهم - هو - أفيون الشعوب ومخدر الفقراء⁽¹⁰⁾، ولذلك فلا بد من تقويضه وتخليص المجتمعات من تأثيره لصالح الاشتراكية والعدالة الاجتماعية. والدين في نظر فيورباخ هو من ابتكار الإنسان، وأن الله ليس سوى وهم خلقه الإنسان لنفسه عندما سلط طبيعته على العالم الخارجي⁽¹¹⁾.

(7) نفس المرجع، ص 192-193.

(8) إيو الحسن الندوى، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثامنة، 1984م، ص 132.

(9) ليوبولد فايس، الإسلام على مفترق الطرق، دار العلم للملايين، 1946م، ص 43.

(10) عبد الباقي الهروماسي، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990م، ص 26-27.

(11) شبلي العيسى، العلمانية والدولة الدينية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م، ص 23.

وكذلك ماركس الذي يرى أن الطبقة الشعبية المسحوقة ابتكرت الله والسماء والحياة الثانية، كمحاولة خلاص من وضعها المتخلف، وقد عززت الطبقات المستغلة والحاكمة هذا الاعتقاد لحماية مصالحها⁽¹²⁾، وهكذا فقد مهدت الأفكار التي نادى بها لوك وهوبز وروسو لظهور الماركسية في أوروبا.

ثالثاً: السياسة في الإسلام:

وجدت العلمانية كما سبقت الإشارة- قبولاً في الدول الأوروبية المسيحية ، إلا أنها لم تحظ بهذا القبول عندما حاولت الانتقال الى العالم الإسلامي ووجدت معارضة شديدة حيث تصدت لها الحركات الاسلامية التي ترى أن العلمانية تجربة أوربية خالصة لا تناسب تاريخ وواقع العالم الاسلامي، بل إنها تخالف تعاليم الإسلام التي تجعل الحكم بالشريعة الإسلامية واجب على المسلمين . دعت هذه الحركات الى الرجوع للإسلام وتطبيق النهج الاسلامي في السياسة. فما علاقة الإسلام بالسياسة ؟ وما هو النهج السياسي الإسلامي ؟.

إن التداخل بين الدين والسياسة لم ينقطع منذ ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي. وخلافاً لكل الأديان، فإن السياسة في الإسلام جزء لا يتجزأ من الدين، فالرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن زعيماً دينياً فحسب، وإنما كان إضافة الى ذلك ، زعيماً سياسياً ومدنياً وقاضياً وقائداً عسكرياً. وقد أسس الرسول (صلى الله عليه وسلم) دولة مكتملة البناء إذا ما قيسست على العصر الذي نشأت فيه . قاد الرسول (صلى الله عليه وسلم) هذه الدولة ، وكان له وزراء ومشيرون أشهرهم (هيئة العشرة) و(نقباء الأنصار) ، وفي مجال التعليم الديني كانت هنالك عمالات تختص كل (عمالة) بمهمة محددة : كعمالة تعليم القرآن، وعمالة تعليم الفقه، وعمالة الافتاء، وعمالة الكتابة، وفي مجال العلاقات الخارجية والاعلام كان هنالك سفراء وخطباء وترجمة ، وفي القطاع الحربي كان هنالك أمراء الجند، وكتاب الجيش ، والعرفاء. وقد واصل الخلفاء الراشدون من بعد الرسول (صلى الله عليه وسلم) جهودهم لبناء الدولة الإسلامية ورعاية شئونها وتحسين أوضاعها⁽¹³⁾.

والدولة في حياة المجتمع المسلم ضرورة أوجبها الدين، ذلك أن الهن سبحانه وتعالى قد فرض على المسلمين من الواجبات ما يتعذر القيام به دون وجود الدولة، كإقامة الحدود، والقصاص والدفاع عن العقيدة ، ورعاية المصالح الإسلامية بصورة عامة . كما أن الفرد المسلم، ولكي يصوغ حياته وفق تعاليم الإسلام، يحتاج الى سلطة تحميه تسهل عليه هذه الصياغة، وهذا ما يجعل السلطة في الإسلام أصل من أرسخ أصوله تتجاوز معه حد الضرورة لتصل به حد الفريضة باعتبارها أعظم واجبات الدين⁽¹⁴⁾.

(12) نفس المرجع ،

ص 24 .

(13) أنظر تفصيل

ذلك في : محمد عمارة

، الدولة الاسلامية بين

العلمانية والسلطة الدينية ،

دار الشروق ، القاهرة ،

الطبعة الثانية ، 2007 ،

ص 243-244 .

(14) صبحي عبده

سعيد، السلطة السياسية

في المجتمع الاسلامي ،

وكالة الأهرام ، القاهرة ،

1991م ، ص 76 .

وقد أدرك علماء المسلمين أهمية السلطة في المجتمع المسلم فقال الماوردي ويجب إقامة خليفة يكون سلطان الوقت، وزعيم الأمة، ليكون الدين محروساً بسلطانه، والسلطان جازياً على سنن الدين وأحكامه⁽¹⁵⁾. وقال الشهرستاني لا بد للكافة من إمام ينفذ أحكامهم، ويقيم حدودهم، ويحفظ بيضتهم، ويحرس حوزتهم، يعين جيوشهم، ويقسم غنائمهم، ويتحاكمون إليه في خصوماتهم، ينصف المظلوم، وينتصف من الظالم، وينصب الولاة والقضاة، ويبعث القراء والدعاة⁽¹⁶⁾. ويقول ابن تيمية إن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا الدنيا إلا بها⁽¹⁷⁾. وقد دعا الإمام علي بن أبي طالب إلى إقامة السلطة ولو كانت فاجرة حيث يقول: لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، فقل يا أمير المؤمنين: هذه البرة عرفناها فما بال الفاجرة؟ قال: تقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفئ⁽¹⁸⁾.

ولأهمية السلطة ومكانتها في فكر المسلمين، ظل المجتمع المسلم، ومنذ انتهاء عهد الخلافة الراشدة، يشهد صراعاً حاداً ومحاولات عديدة للتوفيق بين الرؤية المثالية للحكم الإسلامي والواقع الاجتماعي المنحرف عن هذا النموذج الإسلامي. هذا الصراع كان -ولا يزال- يفرز حركات اجتماعية تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع للاقترب من النموذج الإسلامي الراشد.

وفي التاريخ القريب، شهد القرن الماضي قيام عدد من الحركات الإسلامية التي تمكنت من الوصول للسلطة وتأسيس نظام إسلامي حسب مقتضيات العصر والمكان الذي نشأت فيه، وحسب مقدراتها الفكرية في الاجتهاد لتحقيق ذلك. من هذه الحركات: الوهابية في الجزيرة العربية، والسنوسية في ليبيا، والمهدية في السودان.

كما شهد العالم الإسلامي ظهور العديد من التيارات الفكرية التي تسعى لبلورة رؤية إسلامية لمعالجة قضايا العالم الإسلامي، وعلى أساس المبادئ والأفكار التي نادى بها هذه الحركات قامت الصحوة الإسلامية المعاصرة. واليوم يسود العالم الإسلامي عدد من الحركات الإسلامية التي تسعى بكافة الوسائل للوصول إلى السلطة وتحقيق رؤيتها الإسلامية لصياغة المجتمع.

ولكن إذا كانت السلطة جزءاً من الدين الإسلامي كما ذكرنا آنفاً، وأن النموذج السياسي الإسلامي ثابت تاريخياً، وراسخ في وجدان الأمة المسلمة إلى هذا الحد، فما هي العوامل التي أدت إلى انفصال السياسة عن الدين في التاريخ الإسلامي؟ متى بدأ ذلك؟ وما هي الظروف والملابسات التي أدت إليه؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى سيادة العلمانية - وهي أوربية المنشأ - في العالم الإسلامي؟

(15) نفس المرجع، ص 90.

(16) نفس المرجع، ص 92.

(17) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ص 137.

(18) نفس المرجع، ص 138.

رابعاً: أسباب انفصال السياسة عن الدين فى التاريخ الإسلامى:

خلافًا لكل الأديان، كما أوضحنا سابقاً فإن السياسة فى الإسلام جزء لا يتجزأ من الدين، ولكن، رغم ذلك، فإننا نلاحظ أن العلمانية تحكم وتسود أغلب بلدان العالم الإسلامى، فما هى الأسباب التى أدت إلى هذه الحالة على الرغم من أن العلمانية تخالف تاريخ الإسلام وواقعة وتعاليمه ؟

فى واقع الأمر، هنالك أسباب داخلية كثيرة أدت إلى انفصال السياسة عن الدين فى التاريخ الإسلامى، أهمها الصراع حول السلطة والذي أدى إلى تحويل المثال الإسلامى الراشد والانحراف بالسلطة إلى وجهة غير إسلامية مما أفقد السلطة- التى تدعى الحكم بالإسلام- الشرعية، وقاد إلى معارضتها والخروج عليها. كما أن هنالك عوامل خارجية كثيرة ساعدت على سيادة العلمانية أهمها الاستعمار الذى استقدم النهج العلماني إلى هذه البلدان وعمل على فرضه بكافة الوسائل المتاحة .

1. العوامل الداخلية:

انفصلت السياسة عن الدين فى التاريخ الإسلامى بانتهاء عهد الخلافة الراشدة وانتقال الحكم لبنى أمية وقد كان ذلك سنة 41 هـ، فحتى ذلك الوقت كان النهج المتبع فى تنصيب الوالى ومراقبته هو النهج الإسلامى، فالجمهور المسلم هو الذى يختار الخليفة وفق شروط محددة أهمها: الإسلام، والتقوى، والأمانة، والعلم. كما أن الخلفاء الراشدين قد تمسكوا بالشورى منهاجاً للحكم، وأقاموا العدل، وقرعوا لبناء الدولة الإسلامية وتوسيع رقعتها، وقد حققوا فى ذلك نجاحاً كبيراً.

إلا أنه، وبانتقال الأمر للأمويين، انحرف الحكم عن هذه المبادئ فاخترت معاوية نفسه لم يكن على أسس إسلامية صحيحة، كما أنه كان بداية لما أسمى بالملك العضوض، حيث أصبحت الخلافة إرثاً يتوارثه الأمويون دون غيرهم من الناس. كما بالغ الخلفاء الأمويون فى الترف والفساد وسوء استغلال المال العام، وانصرفوا عن الأمور الدينية وانشغلوا بالانغماس فى اللهو والملاذات.

ولم تكن الدولة العباسية إلا امتداداً للدولة الأموية رغم تبدل العناصر الحاكمة، بل إن الحكام العباسيين تحولوا إلى حكام بالحق الإلهى، وادعوا لانفسهم العصمة ولآرائهم القداسه، وهو أمر يخالف روح الإسلام الذى يجعل الأمر شورى، والخليفة بشراً مجتهداً يخضع للتوجيه والنقد بل والعزل إذا رأى المسلمون ذلك.

لقد وصف ابو الحسن علي الندوى هذه الحالة قائلاً أنه وباستثناء عهد عمر بن عبدالعزيز - فإنه، وخلال العهدين (الاموي والعباسي) تولى منصب الخلافة رجال لم يكونوا له اكفاء، ولم يعدوا له عدة، ولم يأخذوا له أهبة، ولم يتلقوا تربية دينية وخلقية كما تلقى الأولون ولم يكن لهم من روح الاجتهاد في سبيل الاسلام ما يجعلهم يضطلمون بأعباء الخلافة الاسلامية⁽¹⁹⁾.

والمعروف أنه، ورغم هذا الانحطاط السياسي، فقد اتسم هذا العهد بالنهضة العلمية، والإنتاج الأدبي الغزير، وذلك بفضل التشجيع الذي وجده الأدباء والعلماء من الخلفاء الأمويين والعباسيين. إلا أن ذلك لم يكن هو حال الفقه السياسي بالذات، ذلك أن الفقهاء الذين عاصروا تلك الفترة قد اعتزلوا الحياة العامة وحسروا انفسهم في الاهتمام بمسائل العبادات والأحوال الشخصية. ابتعد الفقهاء عن الخوض في المسائل السياسية، ذلك أن مناقشة هذه المسائل وتوضيح رأي الإسلام فيها أصبح من الجرائم التي يستحق عليها الفقيه أقصى العقاب فأثر الفقهاء السلامة. كما ظهر اتجاه يحتقر السياسة ويطالب بعدم مخالطة الحكام. فعلى سبيل المثال يقول الغزالي ... ألا تخالط الأمراء والسلاطين ولا تراهم، لأن رؤيتهم ومجالستهم ومخالطتهم آفة عظيمة. وقال شيخ نهضة العالم الإسلامي وحامل لوائها الإمام محمد عبده أعوذ بالله من السياسة، ومن لفظ السياسة، ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس وقال علي الوردي إن السياسة لا تدخل في شيء إلا أفسدته⁽²⁰⁾ فالمفارقة بين تيار الفقهاء مؤسسه الدولة كانت سبباً مباشراً في محدودية الفقه السياسي مقارنة بالفقه في المجالات الأخرى⁽²¹⁾.

ومما أدى الى جمود الفقه الإسلامي بروز عدد من الفقهاء والمفكرين الذين قالوا بقفل باب الاجتهاد من أمثال الغزالي لأن هذا القول أدى الى تخلف الفقه الاسلامي عن العصر وظهرت تطورات هائلة في المجتمعات الاسلامية لم يواكبها تطور فقهي يعالج قضاياها ويوجه مسارها، ولا زالت آثار الدعوة الى قفل باب الاجتهاد باقية، ولا يزال الفقهاء يعملون على سد الفجوة الناجمة عن هذه الدعوة.

ومن أسباب انفصال السياسة عن الدين في التاريخ الإسلامي ظهور عدد من الحركات الباطنية في العالم الاسلامي، دعت هذه الحركات الى اعتزال الشأن العام والاهتمام بخاصة النفس والابتعاد عن السياسة بصورة خاصة، وانعدمت بذلك الروح الايجابية التي يتميز بها الاسلام.

وظل المسلمون في هذا الحال الذي أدى بهم الى انحدار متواصل لم يستفيقوا منه إلا مع الهجمة الاستعمارية الغربية عليه.

(19) ابو الحسن الندوى، المرجع السابق، ص 76.

(20) محمد

جابر الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخلل؟ دار السافي، بيروت، الطبعة الثانية، 2000م، ص 17 - 23.

(21) حسن الترابي، الاسلام... الغرب... والحركة الاسلامية، قراءات سياسية، العدد الثالث، السنة الثالثة، 1992م، ص 11.

هذه العوامل مجتمعة أدت الى انفصال السياسة عن الدين في التاريخ الاسلامي، ولكن يمكن القول أن نظام الخلافة الاسلامية قد استمر بصورة أو باخرى حتى وقت قريب حيث قام مصطفى كمال اتاتورك بإلغاء الخلافة العثمانية في تركيا وذلك عام 1924م. وقد كان لإلغاء الخلافة أثرٌ سيئاً على مستقبل العالم الاسلامي حيث مهد للهجمة الاستعمارية عليه في القرن التاسع عشر الميلادي والتي كان من أهم نتائجها دخول العلمانية التي لازالت مستمرة حتى اليوم في الدول الاسلامية .

2. العامل الخارجي:

انهت الهجمة الاستعمارية على بلاد المسلمين ما تبقى لهم من أمل في عودة الاسلام الفاعل، فبنهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقعت معظم دول العالم الاسلامي تحت السيطرة الاستعمارية الغربية ، وبعد أن تمكن الاستعمار من فرض سيطرته على هذه البلاد، سعى لتعزيز انتصاراته العسكرية بانتصار ثقافي وايدولوجي. وقد هدف الاستعمار من ذلك الى ضمان (تأييد) او على الأقل (تطويل) أمد تبعية هذه الدول للمركز الاستعماري حتى يتمكن من تحقيق أهدافه المتمثلة في نهب موارد هذه البلاد وجعلها مستودعات للمواد الخام واسواقاً لمنتجاتها المصنعة ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة .

وقد صادف انتصار التيار العلماني في اوربا ، الهجمة الاستعمارية على الدول الاسلامية فعمل الاستعمار الغربي على نقل هذه التجربة الى الشرق المسلم دون مراعاة لواقعه وتاريخه وعقيدة أهله فأقام أسس الحكم والاقتصاد والادارة والتعليم والقضاء كلها على أسس علمانية بحتة.

ولعل أكثر العوامل التي مكنت للعلمانية ببلدان العالم الاسلامي هو السياسة التعليمية للاستعمار ، فقد عمل المستعمرون على ادخال مناهج علمانية غربية الى العالم الاسلامي . وقد افتتحت كثير من الجامعات والمعاهد في هذه البلاد. هدف المستعمرون من ذلك الى تخريج كوادر فنية لمساعدتهم في ادارة هذه الدول . كما سعى المستعمر في ذات الوقت الى ربط خريجي هذه الجامعات والمعاهد بالحضارة الغربية والمفاهيم العلمانية فكان نتيجة ذلك ان تخرجت من هذه المؤسسات التعليمية نخبة وطنية غربية الثقافة علمانية التوجه. وتأتى خطورة هذه النخبة من حقيقة أنها كانت الشريحة الوحيدة المتعلمة في هذه البلدان ، واستطاعت - لهذا السبب - ان تخلف المستعمرين على حكم هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال. ولم تكن هذه النخبة - في واقع الامر - إلا امتداداً للنهج الاستعماري الغربي ، فواصلت جهود العلمنة التي بدأها المستعمر .

هنا برزت الحركات الاسلامية كرد فعل على ممارسات هذه النخبة وتوجهاتها العلمانية الغربية. دعت الحركات الاسلامية إلى رفض ومقاومة هذه التوجهات باعتبارها منافية لتعاليم الاسلام ومخالفة لتجربة المسلمين التاريخية في هذا الشأن ، وفيها تهميش لدور الإسلام في توجيه المجتمع. دعت هذه الحركات الى مناهضة العلمانية والعودة الى أصول الاسلام واستنباط نظام اسلامي يستند على تعاليم الاسلام وتجربة المسلمين، وعلى الرغم من الانفصال المبكر بين الدين والشؤون العامة واتساع الفجوة بين المثال الذي ينشده المسلمون والواقع الذي يعيشون فيه ، فان بإمكان المسلمين ردم هذه الفجوة بالاجتهاد لايجاد الحلول الاسلامية للمشاكل التي تواجهها مجتمعاتهم سواء كانت هذه المشاكل اقتصادية او اجتماعية او سياسية او غيرها ، وقد ظل الصراع بين الحركات الاسلامية والنخبة الوطنية المتغربة محتدماً منذ الاستقلال وهو ما أصبح يعرف في الادبيات السياسية بـ(صراع العلمانية والاسلام في الشرق الاوسط).

خامساً: الحوارات الفكرية بين التيارين الاسلامي و العلماني في الشرق الاوسط:

عقبت الفترة التي تحررت فيها الشعوب الاوربية من هيمنة الكنيسة ، المرحلة التي اطلق عليها اسم (عصر النهضة) ، وربط الغربيون بين (العلمانية) و(النهضة) واعتبروا الثانية نتاج للأولى ، وشرعوا يبشرون بها ويدعون الى الفصل بين الدين والسياسة في أوروبا ، وحينما جاء الاستعمار الغربي لبلاد المسلمين انتقلت معه هذه الافكار ، وسعى جاهداً الى استبعاد الدين الاسلامي من كل المجالات الحيوية : كالتعليم والاقتصاد والسياسة والنظام القانوني وفرض أنظمة غربية في كل هذه الجوانب ، واستمر على هذا المتوال حتى طويت صفحة الاستعمار ونالت البلدان الاسلامية حريتها واستقلالها . عقب الاستقلال مباشرة اشتد الصراع بين التيارات الوطنية في البلاد الاسلامية حديثة الاستقلال حول النموذج الامثل لحكم هذه الدول . ويعتبر هذا الصراع سمة مشتركة بين جميع الاقطار التي نالت استقلالها انذاك ، فقد أثارت تساؤلات من قبل الوطنيين حول مستقبل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان مثل هل الافضل النظام الرأسمالي أم النظام الاشتراكي ؟ ، المركزية أم اللامركزية ؟ ، الحكم المدني أم العسكري ؟ ، العلمانية أم الاسلام ؟ ولعل من أكثر المسائل التي فجرت الصراع بين الوطنيين مسألة العلمانية والإسلام. وقد وقفت النخبة الوطنية التي ورثت الحكم وبعض الجماعات الاشتراكية الى جانب العلمانية وفصل الدين عن الدولة ، بينما جمعت التيارات الاسلامية في هذه البلدان في صف واحد ضد العلمانية واعتبرتها مخالفة للاسلام ودعت للرجوع الى الكتاب والسنة وتجربة المسلمين التاريخية .

يرى رواد التيار العلماني في الشرق الأوسط أن الاسلام نفسه يفصل بين الدين والدولة ففي كتابه الشهير (الاسلام واصول الحكم) والذي صدر عام 1925م، يقول الدكتور علي عبدالرزاق عن النبي (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (أنه ما كان الا رسولا لدعوة دينية خالصة، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة... ولم يقيم بتأسيس مملكة... ما كان الا رسولا كأخوانه الخالين من الرسل) قائلا: (يا بعد ما بين السياسة والدين)⁽²²⁾.

وكذلك قال الدكتور طه حسين في كتابه (الفتنة الكبرى) (ان القرآن لم ينظم أمور السياسة تنظيمًا مجملًا او مفصلاً، وانما أمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى... وأن النبي (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نفسه لم يرسم بسنته نظاماً للحكم ولا للسياسة)⁽²³⁾.

ومن المعاصرين يرى محمد رضا محرم ان العلمانية هي الاطار اللازم للتحديث وان الناس علمانيون بالفطرة وأن كل المسلمين بالتالي هم علمانيون⁽²⁴⁾، كما يرى مراد وهبة ان العلمانية هي المسار الانساني في حضارتنا⁽²⁵⁾.

وبشكل عام، يسوق التيار العلماني حججا كثيرة لعلمانية الدولة وفصل الدين عن السياسة ومن الحجج التي يستند عليها التيار العلماني :-

1. أن الدولة الدينية تفضي الى الدكتاتورية، فالحاكم في هذه الدولة يدعى لنفسه وضعا استثنائيا، وينفرد بمعرفة رأى السماء وتفسيره، ومن ثم يدعى لنفسه العصمة ولآرائه القداسة، وأنه لا يجوز مناقشة آرائه فضلا عن معارضتها، ذلك أن مثل هذه المعارضة تعتبر معارضة للدين، كما أنه لا يحق لأحد مساءلته لأنه لا ينوب عن الشعب، وإنما ينوب في حكمه للشعب عن الله، فهو مسؤول أمام الله، ولاحق للشعب في محاسبته. ولتفادي هذا الوضع لابد من فصل السياسة عن الدين فصلاً تاماً.

2. أن الدولة الدينية دولة جامدة لان القائمين على أمرها ينطلقون من أن الدين يمثل الحقيقة المطلقة والنهائية، ومن ثم، لا يسمحون بدخول أى مفاهيم جديدة، فينعكس هذا الجمود على المجتمع ويؤدي الى تخلفه، ومثل هذه الدولة لا يكتب لها الاستمرار لثباتها وتغير الاشياء من حولها.

3. أن أغلب الدولة الإسلامية تتكون من شعوب متعددة الديانات، وفي ظل الدولة الدينية يسود التمييز على أساس الدين، فالمواطن الذي يعتقد ديناً غير دين الدولة يأتى في المرتبة الثانية في صفة المواطنة. وأن هذا الوضع- إضافة الى كونه غير انساني ويناقض السماح التي تنادى بها كل الاديان- فإنه يهدد الدولة بالتصدع والانقسام.

(22) علي عبدالرزاق، الاسلام واصول الحكم، الطبعة الاولى، القاهرة، 1925، ص 16-17.

(23) طه حسين، الفتنة الكبرى، دار المعارف، القاهرة، 1984، الجزء الاول، ص 24-25.

(24) نقلا عن: عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر (دمشق) ودار الفكر المعاصر (بيروت)، الطبعة الاولى، 2000م، ص 68.

(25) المرجع السابق، ص 69.

4. ان الدولة الدينية تعادى العلم لأنها تستند في تفسيرها للكون والتاريخ والحياة على النصوص المقدسة ، وهذا يهدد العلم والعلماء خاصة إذا توصل العلماء الى حقائق تخالف التفسير الدينى أو انطلقوا في ابحاثهم من فرضيات تخالف ما جاء في الكتب الدينية ، وقد تعرض العلماء في أوروبا في وقت قريب الى ضغوط شديدة بسبب آراء ومفاهيم تخالف المفاهيم الدينية السائدة.

وقد تصدى التيار الاسلامى لتفنيد هذه الحجج، وستناول رد التيار الاسلامى عليها في أربع نقاط:

1. طبيعة السلطة في الاسلام.
2. الاسلام والتحديث.
3. أوضاع غير المسلمين في ظل الدولة الاسلامية.
4. موقف الاسلام من العلم.

1. طبيعة السلطة في الاسلام:

يتساءل الدكتور محمد عمارة - وهو من مناهضي العلمانية في العالم الاسلامي والف حول ذلك عددا كبيرا من الكتب والمقالات والابحاث - هل في الاسلام سلطة دينية بالمعنى الذى كان سائدا في أوروبا في العصور الوسطى؟ أى هل للحاكم أو الخليفة في الدولة الاسلامية ان يدعى العصمة لنفسه والقداسة لآرائه واجتهاداته؟.

ثم يعرف الدكتور محمد عمارة السلطة الدينية بأنها تعنى أن يدعى إنسان ما لنفسه صفة الحديث باسم الله ، وحق الانفراد بمعرفة رأى السماء وتفسيره، وذلك فيما يتعلق بشئون الدين أو الدنيا⁽²⁶⁾.

وفي واقع الأمر فقد ساد هذا النوع من السلطة في أوروبا في العصور الوسطى وعرف باسم الثيوقراطية (Theocracy) أو السلطة الدينية حيث كان الملوك يحكمون بالحق المقدس (Divine Right) ، وقد فتح مفهوم السلطة الدينية الباب واسعاً أمام الحكام للتهرب من المساءلة، لأن المفهوم الذى كان سائداً هو أن الحاكم نائب عن الله ومحاسب لديه فقط ولا حق للشعب في مساءلته. وكان نتيجة ذلك أن ظهرت الدكتاتوريات في أوروبا وعانت الشعوب الأوروبية كثيراً من هذا المفهوم حتى تمكنت - وبعد ثورات دموية كثيرة- أن تلغى هذا النظام وتستعيد حقها في الحرية والمشاركة السياسية.

ولعل أهم الأسباب التى أدت الى طغيان رجال الدين المسيحي هو مبدأ (التوسط بين الله وخلقه) ، الذى كان سائداً آنذاك، حيث كان الناس يعبدون الله ويطلبون مغفرته إذا أخطأوا بواسطة رجال الكنيسة، وقد ترتبت على ذلك آثار سيئة قادت الى احتكار الكليروس لحق قراءة الكتاب المقدس وتفسيره، ومهزلة صكوك الغفران وغيرها.

(26) محمد

عمارة، الاسلام والسلطة الدينية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1980م، ص 10.

أما في الاسلام فليس هنالك وسيط بين الانسان وربه، فهو يعبد دون واسطة، ويتوجه اليه بالاستغفار مباشرة إذا أخطأ، وليس هنالك فئة تحتكر الحديث باسم الله وتفسير كتابه. ولعل هذه الخاصية كما لاحظ العالم الفرنسي (رينيه) هي (إحدى كبريات المسائل التي فاق بها الإسلام جميع الأديان). فالعبادة في الاسلام لا تحتاج الى وسيط كما ذكرنا، وليس هنالك اسرار تحتكرها جماعة من دون الناس وتتمتع- نتيجة لذلك- بامتيازات استثنائية كما ادعت طبقة رجال الدين المسيحي في اوربا، ولعل في ذلك ما ينفي القول بشيروقراطية السلطة في نظام الخلافة الاسلامي.

كذلك، فإن كل التيارات الاسلامية في الاسلام - باستثناء الشيعة- تجمع على انكار السلطة الدينية، وتؤكد أنه لا يحق لأي فرد أو جماعة أو حزب أن يدعى لنفسه العصمة ولآرائه القداسة، بل يذهب محمد عمارة الى حصر عصمة الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في الجانب الديني فقط لأنه كان في ذلك مبلغاً من الله سبحانه وتعالى ولم يكن مجتهداً وإنما هو الوحي، أما الجانب الدنيوي الذي تعرض له الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عندما اقام الدولة وساس الأمة، ونظم المجتمع، وقاد التنمية والعمران فقد كان بشراً مجتهداً.... ومن ثم، كانت اجتهاداته وآراؤه في هذا الجانب موضوعاً للشورى أي الأخذ، والرد، والقبول والرفض، والإضافة والتعديل⁽²⁷⁾.

كما أن الاسلام لم يحدد للمسلمين نظاماً مفصلاً للحكم، وإنما ترك لهم الفرصة ليجتهدوا لاقامة الدولة الاسلامية في إطار الوصايا العامة والقواعد الكلية المقررة في الدين، وابن القيم الجوزية يعرف السياسة الاسلامية بأنها ما كان من الافعال بحيث يكون الناس معه أقرب الى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه رسول ولا نزل به وحى.... فإذا قامت امارات الحق، وبرزت أدلة العدل، وأسفر صبحه بأى طريق فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره.... فالطرق أسباب ووسائل لا تتراد لذواتها وإنما المراد غايتها التي هي المقاصد⁽²⁸⁾.

فالاسلام، كما ذكرنا، لم يتعرض للتفصيلات، ومن ثم، فإن عملية تطبيق الحكم الاسلامي هي قضية اجتهادية قابلة للتخطئة والتصويب والأخذ والرد والمناقشة وابداء الرأي، وليست مقدسه، فهي - في نهاية الأمر- اجتهاد بشري. وهكذا تنتفي الشيوقراطيه ومايتبعها من قداسة وعصمة، فمن حق أي انسان أن يدلي برأيه في أي قضية، والاسلام يحث على الشورى، وعلى مناصحة الحكام. والشورى ملزمة، والاستماع إلى آراء المحكومين واجب على الحكام لايحق لهم تجاوزها، أو التغاضي عنه، وقد جاء في القرآن (وشاورهم في الأمر) ومارسها الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حتى قال

(27) محمد

عمارة، الدولة الاسلامية
بين العلمانية والسلطة
الدينية، ص 15.

(28) محمد

عمارة، الاسلام والسلطة
الدينية، ص 80- 81.

ابوهريرة: لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). ويقول ابن تيمية لاغنى لولى الأمر عن المشاورة، فإن الله أمر بها نبيه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (29).

والحاكم فى الدولة الاسلامية لاينوب عن الله، وكما لاحظ محمد عبده فان الامة أو نائب الامة هو الذى ينصبه، وهى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه (30).

فالشعب هو صاحب السلطة الحقيقية يمارسها بالطريقة التى يراها مناسبة، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو من خلال الممثلين. وبقاء الحاكم رهن بتقيده بحدود الاسلام وشريعته، بل إن طاعته مقرونة بالتزامه بضوابط الشرع الحنيف، فمتى فشل فى ذلك أو تباطأ كان الشعب فى حل من بيعته له، لأن اتباع منهج الاسلام هو أساس العقد (البيعة) بين الطرفين. ويؤكد جمال الدين الافغانى (1837-1897م) أنه متى رفض الحاكم الالتزام والتقييد بحدود الاسلام وأخل بشروط العقد إما أن يبقى رأسه بلا تاج، أو تاجه بلا رأس (31).

وخلاصة القول أنه إذا كانت ممارسة الحكم تخضع للمراجعة والنقد وتبادل الاراء، وإذا انتفت عصمة الحاكم فلا يمكن وصف الحكم فى هذه الحالة بأنه (ثيوقراطي).

2. الاسلام والتحديث:

ماهو موقف الاسلام من التحديث والعلوم العصرية؟ هذا السؤال الذى يثيره التيار العلماني كثيراً، ويتهم من خلاله الحركات الاسلامية بعدائها للتحديث والعصرنة، برز إلى الوجود نتيجة لاعتبار هذا التيار بالتجربة الأوروبية حيث قام الصراع بين أنصار الحداثة وأنصار الدين ممثلين في البروتستانت الذين رأوا في كثير من آراء دعاة التحديث مخالفه لما ورد في الكتب المقدسة. وقد انقسم المجتمع الأوربي إلى مجموعتين: أنصار الحداثة، وأنصار الدين، وقد سمي الأخيرون بالأصوليين (Fundamentalists). وقد كان جوهر الصراع يدور حول نظرية داروين وفكرة النشوء والارتقاء. ورغم اختلاف الظاهرتين فالعلمانيون يصفون الصحوة الاسلامية المعاصرة بالأصولية الاسلامية (Islamic Fundamentalism) ويرون أن الأصولية الاسلامية تمثل خطراً حقيقياً على المسلمين الذين يسعون للمواءمة بين معتقداتهم الدينية وظروف العصر الذى يعيشون فيه (32).

لكن خورشيد أحمد يرى أن مثل هذه التسميات لاتقود العالم الغربي إلا إلى مزيد من التضليل، لأن كلمة (Fundamentalism) قد ارتبطت في أذهان الأوروبيين بتجربة تاريخيه محددة، وهي تجربة لا يوجد أدنى شبه بينها وبين الصحوة الاسلامية المعاصرة (33).

(29) ابن تيمية، المرجع السابق، ص 135.
(30) محمد عماره، الدولة الاسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، ص 28.

(31) جمال الدين الافغانى، الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغانى، تحقيق محمد عمارة، القاهرة، 1968م، ص 479.

The Economist 4.4.1992 (32)

Khurshid Ahmed "The Nature of Islamic Resurgence", in John Sposito, Voices of Resurgent Islam, (ed) Oxford University Press, 1983, pp, 225-226. (33)

وبالفعل يلاحظ أن لحركات الاسلامية لا ترفض التحديث والمفاهيم الجديدة ، ولا تعادي التكنولوجيا والعلوم العصرية ولعل ما يؤكد ذلك قول المودودي: (إن أية امة في الأرض إذا وجدنا في تاريخها أو نظمها الاجتماعية أو أخلاقها درساً نافعاً يجب أن نأخذ منها ، ومن الواجب استقصاء أسباب رقيها وازدهارها بكل دقة وتمحيص ، لنأخذ منها مانراه ملائماً لحاجتنا وظروفنا لأن هذه الأمور إرث مشترك بين الإنسانية ، ومن الجهل المحض عدم إعطائها ما تستحق من اهتمام⁽³⁴⁾ .

إلا أن التيار الإسلامي له بعض التحفظات ، فكلمة تحديث نفسها من أكثر المصطلحات تعقيداً ، ذلك أن التحديث الذي يتحدث عنه الغرب والنخبة الوطنية العلمانية يعتبر وثيق الصلة بالعلمانية والفلسفة الغربية ذات الطابع المادي . فالإسلاميون في واقع الأمر ، لا يرفضون التكنولوجيا والتحديث وإنما يرفضون الفلسفة المادية الغربية لأنها تخالف روح الإسلام الذي يقيم التوازن بين المادة والروح ، والعقل الروحي . لذلك يري المودودي أن يكون الأخذ من العلوم الطبيعية والبحث ، وأن نتقادي العلوم التي تحمل ظلال الفلسفة الغربية وقيمها المادية فيؤكد أنه: يجب أن نميز بين ما حازه الغرب من الرقي الحقيقي في المدينة والعلوم عن ضلالاته في فلسفة الحياة ووجهة الفكر والنظم والاخلاق والاجتماع ، فنأخذ الأول ونستفيد منه ، ونضرب الصفح عن الثاني ونظهر من أدناسه شئون حياتنا كله⁽³⁵⁾ .

ولعل أكثر ماتدعو إليه الحركات الإسلامية اليوم ، هو ضرورة التجديد في الفقه الإسلامي حتى يتناسب وظروف العصر ، فالإسلام لم يهتم كثيراً بالتفصيلات والفرعيات وذلك هو سر صلاحه لكل الأزمان والأمكنة ، فقد رسم الإسلام الحدود ، وحدد المواجهات والاهداف العامة ، وترك -بعد ذلك- حرية الاجتهاد للمسلمين ، على ان يراعى هذه الحدود والموجهات العامة . وكما لاحظ عبد القادر السنهوري فإن القرآن والسنة ينطويان على مبادئ عامة ، ترسم للفقه اتجاهاته ولكنها ليست هي الفقه ذاته ، فالفقه الإسلامي هو من عمل الفقهاء ، صنعوه كما صنع فقهاء الرومان وقضاتهم القانون المدني⁽³⁶⁾ .

وهكذا فإن القول بتحجر القوانين الدينية فهو قول لا يستند الى دليل ، ذلك أن مبدأ الاجتهاد في الاسلام يحول دون ذلك ، فالفقه ليس نصوصاً جامدة ونهائية وإنما هو موضوع خاضع للتعديل وإعادة النظر من وقت لآخر ، والإسلام يحث الفقهاء على الاجتهاد لتقديم الصيغ المناسبة والملائمة للمتغيرات التي تذخر بها الحياة .

وبالتالي ، يتضح أن القول بجمود الدولة الإسلامية غير صحيح ، ذلك أن أمر المستجدات من القضايا متروك لاجتهاد المسلمين في إطار الموجهات العامة للإسلام .

(34) محمد
عمارة ، الصحوة الاسلامية
والتحدى المعاصر ، دار
الشرق ، بيروت ، بدون
تاريخ ، ص 113 .
(35) نفس المرجع ،
ص 115 .
(36) محمد
عمارة ، الاسلام والسلطة
الدينية ، ص 79 .

3. أوضاع غير المسلمين في ظل الدولة الإسلامية:

يعتبر هذا السؤال هو أكثر الأسئلة حضوراً في صراع العلمانية والإسلام في الشرق الأوسط بصورة عامة ، ذلك أن أغلب هذه الدول تتكون من أغلبية مسلمة وأقلية تعتنق أدياناً غير الإسلام. لذا برز السؤال عن وضع الأقليات غير المسلمة في ظل دولة تطبق الشريعة الإسلامية.

يؤكد التيار العلماني أن إقامة دولة إسلامية في هذه البلاد سيضر حتماً بمصالح الفئات غير المسلمة ويحرمها من المشاركة السياسية ، بل إن هذه الفئات ستصنف في ظل الدولة الإسلامية في الدرجة الثانية في صفة المواطنة ، وذلك فقط لأنها تعتنق ديناً آخر غير دين الدولة.

بينما يرى التيار الإسلامي أن هذا السؤال لم يبرز إلى الوجود إلا لتأثر النخبة العلمانية بالتاريخ الأوربي حيث قام الصراع المعروف بين المسيحيين واليهود وانتهى بطرد اليهود من أوروبا ، بينما يختلف الأمر في الإسلام ، فالتاريخ الإسلامي لم يشهد قيام دولة كل رعاياها من المسلمين وحتى دولة المدينة التي أسسها الرسول (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إنما كانت خليطاً من المسلمين والمسيحيين واليهود الموجودين بالمدينة آنذاك وقد وصفتهم الوثيقة التي قامت على أساسها دولة المدينة بأنهم (أمة واحدة من دون الناس).... وأن بينهم النصر على من دهم يثرب). وقد وجد غير المسلمين أفضل المعاملة في ظل الدولة الإسلامية في كل العصور ، بل إن اليهود وبعض الفرق المسيحية قد احتموا بالمسلمين في صراعاتهم مع إخوانهم المسيحيين⁽³⁷⁾.

وفي الواقع ، فإن الحديث عن إضرار الشريعة الإسلامية بمصالح الفئات غير المسلمة قول يدحضه التاريخ وهو - بالفعل - قد جاء اعتباراً بالتاريخ الغربي وبصورة خاصة من تاريخ العلاقة بين المسيحيين واليهود ، وتاريخ هذه العلاقة يذخر بالصراعات المتواصلة. يذكر عماد الدين خليل أنه في السنة الأخيرة من حكم فوكاس (610م) أوقع اليهود بالمسيحيين في أنطاكية ، فأرسل الإمبراطور قائده (ابنوسوس) ليقضى على ثورتهم ، فذهب واتفق عمله بقسوة نادرة ، فقتل الناس جميعاً ، قتلاً بالسيف ، وشنقاً ، وإغراقاً ، وتعذيباً ، ورمياً للوحوش الكاسرة. وحدث ذلك بين اليهود والنصارى مرة بعد مرة⁽³⁸⁾.

ويورد المقرئ نموذجاً آخر للتعامل بين الطرفين حيث يقول : في أيام فوقا ملك الروم ، بعث كسرى ملك فارس بجيوشه إلى بلاد الشام ومصر ، فغربوا كنائس القدس وفلسطين وعامة بلاد الشام وقتلوا النصارى بأجمعهم.. وسبوا سبيلاً لا يدخل تحت

(37) حسين فوزى النجار ، الإسلام والسياسة ، بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الحكم في الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، ص 120 .

(38) عماد الدين خليل ، ملاحظات في تاريخ المجتمع الإسلامي ، مكتبة النور ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 40 .

حصر، وساعدهم اليهود في محاربة النصارى وتخريب كنائسهم. (وفي المقابل فإن هرقل) أوقع باليهود وقعة شنيعة أبادهم فيها جميعاً، حتى لم يبق في ممالك الروم بمصر والشام منهم إلا من فروا وختفى⁽³⁹⁾.

أما في الإسلام فإن تاريخ النسطرة يقف شاهداً على حسن معاملة المسلمين لغيرهم من الملل حيث عاملهم المسلمون معاملة طيبة، بل اتاحوا لهم الفرصة وهم رعايا الدولة الإسلامية- أن يقوموا بحملات التبشير في الخارج فأرسلوا البعوث الدينية إلى الصين والهند، وارتقى كل منها إلى رتبة المطرانية في القرن الثامن الميلادي . وفي العصر نفسه تقريباً رسخت أقدامهم في مصر ، ثم اشاعوا فيما بعد العقيدة المسيحية في آسيا، حتى إذا جاء القرن الحادي عشر كانوا قد جذبوا عدداً كبيراً ممن اعتنقوا المسيحية من التتار⁽⁴⁰⁾، بل إن المعاملة الكريمة التي وجدها أصحاب هذه الملل أدت إلى اسلام الكثيرين منهم .

ويرى التيار الاسلامي ان الدعوة الى العلمانية بهذه الحجة غير منصف، ذلك أن الأغلبية في هذه البلدان من المسلمين ويريدون التعبير عن أحكام دينهم الى اقصى مدى ممكن. وذلك يعنى اسلمة كل وجوه الحياة بما في ذلك السياسة والاقتصاد والاجتماع والآداب وغيرها من الوجوه. كما أن اسلمة الدولة لا تضر بهذه الفئات لأنها أساساً تقصر الدين على المسائل الشخصية للفرد، ومن ثم فإن للمسلمين الحق في التعبير عن دينهم الى اقصى حد ممكن ، على أن يتفادوا ما يضر بمصالح الفئات غير المسلمة ، وان تستثنى هذه الفئات من المسائل الإسلامية ذات الطبيعة التعبدية الخالصة أو التي تتنازع مع دينهم وأعرافهم .

4. موقف الاسلام من العلم:

يؤكد الاسلاميون ان صراع الدين والعلم هو خاصية بروتستانتية ولا يصح أن يقاس عليها موقف الاسلام من العلم. فقد نبغ العلماء في الطب والصيدلة والهندسة والكيمياء والفيزياء وسائر العلوم في ظل الدولة الإسلامية ولم يقم بينهم وبين السلطات ما يدعو للحرق أو التعذيب كما حدث في أوروبا بل، وعلى العكس من ذلك فقد وجدوا تشجيعاً كبيراً من الحكام الذين اجزلوا لهم العطاء، وهذا التشجيع الذي لقيه العلم والبحث العلمي، انتهى الى ذلك الانتاج الثقافى الباهر في ايام الامويين والعباسيين وايام دولة العرب في الاندلس⁽⁴¹⁾.

(39) نفس المرجع ،

ص 41 .

(40) نفس المرجع ،

ص 37 .

(41) ايوبولد

فايس ، الاسلام في مفرق

الطرق ، ص 68 .

ولا يحق لأحد أن يتعرض للعلماء ، وليس لرجال الدين الاسلامى سلطة إلا سلطة الموعظة الحسنة كما لاحظ محمد عبده ، بل إن تعبير (رجال الدين) نفسه لا ينطبق ولا يتفق مع عرفنا ، فانه وإن كان هذا اللقب فى الغرب خاص بـ (الكليروس) ، فإنه فى العرف الاسلامى يشمل كل مسلم ، فالمسلمون من اصغرهم لأكبرهم (رجال دين)⁽⁴²⁾ .

ولعل أهم ما يتميز به الاسلام عن الاديان الأخرى فى موقفه من العلم ، أن الاسلام لا يمد نطاق علوم الشرع والوحى الى العلوم الدنيوية ، فالعلوم فى الإسلام تنقسم الى قسمين : علوم دينية تعتمد على (النقل) والاستنباط والاجتهاد وفق ضوابط الشرع المعروفة ، وعلوم دنيوية ترك الفصل فيها للعقل والنظر والتأمل والتجربة . وعلى كل ، ف فيما يتعلق بموقف الاسلام من العلم لا يحتاج المرء الى الاستشهاد بالآيات والأحاديث النبوية للدفاع عنه ، فآيات قرآنية عديدة واحاديث نبوية لا حصر لها تدعو الى العلم وتعلي من قيمة العلماء ، كما ان التاريخ يؤكد أن العلم لم يجد الاهتمام الذى وجده من الإسلام من أى دين آخر .

خلاصة:

نخلص من هذا الى أن العلمانية ظاهرة أوربية ناشئة عن التعارض بين حركة العلم الصاعدة والمفاهيم الكنسية الجامدة فى تفسير الطبيعة والتاريخ . هذا التعارض مقترنا بازواج مصدر السلطة (سلطة الكنيسة وسلطة الدولة المدنية) ، قد أدى الى ذلك الصراع الذى انتهى الى تغليب سلطة الدولة على سلطة الكنيسة ، وحصر اختصاصات الكنيسة فى المسائل الشخصية والقضايا المتعلقة بالحياة الأخروية فقط .

وفي واقع الأمر □ يرى الباحث - ان هناك عدة عوامل قادت الى العلمانية فى اوربا ، ولا تزال تسهم فى استمرارها . هذه العوامل يمكن تلخيصها فى الاتي:

1. غياب النص الموحى فى المسيحية:

ونعني بذلك عدم توفر النص الذى اوحاه الله الى موسى وعيسى عليهما السلام ، (الاناجيل) وهي سيرة للرسولين - كتبت بعد فترة طويلة من رفع السيد المسيح عليه السلام ، وهي فترة لا تقل عن الثلاثمائة سنة .

هذا الغياب للنص الدينى الموحى وطول الامد بين حياة المسيح وتدوين هذه الاناجيل ، سمح بدخول بعض الافكار والمعتقدات التى تنافى فى العقل والمنطق ، كعقيدة التثليث وفكرة العشاء الرباني (x) وغيرها ، وقد أوحى مثل تلك الافكار الى فكرة التعارض بين الوحي والعقل ، وقوى موقف الداعين الى استبعاد الدين من الحياة العامة:

(42) حسن البناء ،
نحو النور ، مجموعة
رسائل البناء ، دار الشروق ،
بيروت ، بدون تاريخ ،
ص 86 .

الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية ، والتي ينبغي ان تستند الى العقل والمنطق في التعامل معها وايجاد الحلول المناسبة لمعضلاتها ، وهو ما لا يمكن للدين بوضعه الحالي من التعامل معها والقدرة على حل المشكلات القائمة والتحديات الماثلة .

2. سيادة الافكار المسيحية الداعية الى احتقار الحياة الدنيا والدعوة الى اعتزالها:

فقد ظهرت افكار تحتقر الدنيا وتدعو الى اعتزالها ، وظهر اتجاه تطهري (Puritan) قاد الى الرهبانية والامتناع عن الزواج ووصل الى حد تعذيب النفس في بعض الاحيان (تقريباً الى الله)١.

مهدت هذه الافكار -كذلك- الى العلمانية لان الدين الذي يحتقر الدنيا ، لا يسعى الى حل مشاكلها ، مما يعني -صراحة- ضرورة البحث عن حلول لهذه المشاكل خارج اطار الدين كما ان الاتجاه التطهري الذي ينافي الفطرة الانسانية ، قاد الى انحرافات وممارسات جنسية خاطئة وسط رجال الدين انفسهم ، انكشف امرها وقادت الى احتقار رجال الدين من قبل المجتمع .

3. الاستبداد الكنسي وتدخل الكنيسة السافر في الشؤون العلمية والسياسية:

لقد سعت الكنيسة وبكافة الوسائل الى التدخل السافر في الجوانب العلمية والعمل على فرض رؤيتها وتصورها للكون والحياة -كما سبقت الاشارة حول موقفها من قضية كروية الارض على سبيل المثال- فضلاً عن سعيها الدائب للحجر على الافكار والحريات العامة ، وتدخلها في الشؤون السياسية الى درجة تنصيب الحكام والغاء الدساتير التي اجازتها الشعوب كما في الحالة الفرنسية حيث حكم البابا بشطب الدستور رغم موافقة الشعب عليه ، وفرض الضرائب على الممالك .

كل ذلك قاد الى تضافر جهود العلماء المجددين والامراء ومؤيديهم والانقلاب على الكنيسة والدعوة الى (طرد الدين) من الحياة العامة ، وحصره -ان كان لا بد منه - في دائرة المسائل الشخصية .وقد جاءت الدعوة الى العلمنة في هذا الاطار لسحب البساط من تحت ارجل الكنيسة في الشؤون العلمية والسياسية خاصة ، حتى يفتح الباب امام الحريات العلمية والسياسية ، بما يعزز سلطة العلماء والامراء ، وبما يقود الى حرية البحث العلمي وتعزيز حقوق الافراد والجماعات بعيداً عن هيمنة الكنيسة .

وفيما يتعلق بالنقاشات الدائرة في العالم الاسلامي حول العلمانية والاسلام ، فالملاحظ أن كل الاعتراضات التي أثارها التيار العلماني واستند عليها في دعوته لفصل الدين عن الدولة ترجع الى تأثر هذا التيار بالتاريخ الغربي والتجربة الأوروبية ، في حين أن جميع هذه الاعتبارات المستتبطة من التاريخ الأوربي لتبرير الدعوة للعلمانية،

لا علاقة لها بالتجربة التاريخية للعالم الاسلامى، بل إن جلب الاستعمار للعلمانية الى دول العالم الاسلامى قد خلق الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى هذه البلاد، كما أدى الى خلق فجوة- لا زالت قائمة حتى اليوم- بين الشعوب الاسلامية وحكوماتها ذات التوجه العلمانى.